وهو حادث اذ لو كان قديما للزم قدم العالم نبه عليه المحقق اليوسي
قوله الصفات الثبوتية الأنسب ان يقول الوجودية لأن الثبوتي يصد
ق بالمعنوي مع انها لا تتعلق فقد نص اليوسي على ذلك معللا له
بقوله اذ لو كان التعلق للمعنوية لزم قيام الحال بالحال اذ التعلق نفسي
للمتعلق اهـ والفرق بين الوجودية والثبوتية كما ذكره المصري ان الو
جودية تصح رؤيتها والاشارة اليها لو ازيل المانع بخلاف المعنوية فا
نها رؤيتها لا تصح لعدم وصولها الى درجة الوجود المصحح للرؤية اهـ
عدوي وقول المحشي لزم قيام الحال بالحال اي بنا على ان التعلق حال
لأنه طلب الصفة امرا زائدا والطلب حال وان قلنا انه نسبة واضا
فة فلا يلزم قيام الحال بالحال هذا وقد قال بعض المتكلمين ان الم
المتعلق هو المعنوية وعليه يطلب الدليل على كون المعاني هي التي لا تعلق
لها وهو مبني على ان التعلق نسبة وان المعنوية احوال فلا يلزم قيا
م الحال بالحال والذي اعتمده المحققون من المتكلمين ان التعلق للمعاني
فقط ولم يقل احد بان المتعلق المعاني والمعنوية معا والا لزم اجتماع مؤ
ثرين على اثر واحد في القدرة والارادة ولزم تحصيل الحاصل في العلم
والسمع والبصر افاده الجوهري قوله وضابط الاول اي المتعلق اي واما ضا
بط التعلق فطلب الصفة امرا زائدا بعد قيامها بمحلها قوله تقتضي
امرا زائدا يعني تصلح له واما كونه يتعلق بالفعل فلا يقتضيه ذات
الصفة بل ان وجد ذلك الامر على وجه تتعلق به الصفة وقد يكون
وجوده كذلك واجبا كذات المولى بالنظر لعلمه فيكون التعلق بالـ
فعل واجبا لكن لذات الصفة ولا منافي الا اقتضى لذات الصفة
قوله بمحلها اللائق بموصوفها قوله ما يقتضي اي يستلزم [illegible]
فتقتضي بمعنى طلب الفعل والترك الذي عليه الامر او النهي قوله تقتضي
معقولا اي تستلزمه من حيث صلاحيتها للتأثير فيه وح لا يلزم
من قدمها قدمه اهـ ع قوله تقتضي مرادا اي تستلزم مرادا ان لها
قبل ان لها تعلقا تنجيزيا قديما ولا يلزم من قدمها قدمه لأنه لا
يلزم من ارادة الشيء حصوله بالفعل اذ هو مستحيل ازلا اهـ قوله
يقتضي

يقتضي معلوما اي يستلزمه بالفعل وقوله ينكشف بها اي يحصل الانـ
كشاف لمن قامت به تلك الصفة اهـ قوله تقتضي لذاته اي لا لغيره
قوله معنى يدل عليه اي فيتعلق الكلام تعلق دلالة اي فالكلام دليل ينكشف
للسامع معه المدلول قوله قيامها بمحلها التأنيث باعتبار مدلول ما فانها
واقعة على الصفة اهـ قوله كالحياة الكاف استقصائية ان اريد بالصفات الصفا
ت السبع لأنه ليس شيء اخر لا يتعلق منها غير الحياة وان كان القدم والبقاء على
القول بانهما صفتان وجوديتان لا يتعلقان لكن القول بانهما صفتان و
جوديتان لا يتعلقان غير صحيح اهـ م قوله مصححة للادراك اي لصحة الاتصا
ف به هذا الاتصاف فالاولى ان يقول فانها امرا زائدا على قيامها بالـ
الذات اللهم الا ان يقال المراد مصححة ولا تقتضي امرا زائدا قوله اما ان يتعلق
بجميع الخ فيه امران الاول انه قال بجميع ليدخل فيه العلم نفسه فيعلم تعالى
بذلك العلم ان له علما الثاني ان العلم لا يختص بالاحكام بل كما يتعلق فيها يتعلق
بمتعلقاتها تأمل اهـ ع وقول المحشي العلم لا يختص بالاحكام اي كما هو ظاهر
كلام الشيخ فالامر الاول مراد والثاني غير مراد فهو اعتراض على الشيخ فيه
مقصور قوله الحكم العقلي اعلم ان الحكم تارة يفسر بادراك ان النسبة واقعة
او ليست بواقعة وهو ح لا يكون الا ممكنا وتارة يفسر بثبوت المحمول للمو
ضوع وهو ينقسم للواجب والمستحيل والجائز في التقسيم المشهور انما هو
للحكم بمعنى النسبة لا بمعنى الادراك لانه لا يكون الا جائزا قوله بالواجب وا
لجائز الموجود اي بكل واجب موجود وبكل جائز موجود فلا تتعلق بالمـ
ستحيل والجائز المعدوم اهـ ع وظاهره ان الادراك يتعلق بالوا
جب والجائز الموجود مع انه قد تقدم انه متعلق بالمشموم والمذوق
والملموس والجواب انها طريقان قوله الموجود راجع للجائز ويمكن
ان ترجعه للواجب ايضا ليخرج الواجب العدمي كانتفاء الشريك فانه
لا يسمع ولا يبصر ولا يدرك اذ هو عدم محض قوله فقدرة الخ لما طوى ذكر
مباحث الصفات شرع في نشر ما لها من التعلقات وما تتصف به فقال
فقدرة واتى بالفاء الفصيحة منبهة ومشيرة على شرط مقدر دخلت في جوابه
اهـ كما اشار الى ذلك الشيخ بقوله اي فاذا اردت معرفة الخ قوله من تقدم دوا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)